

كلمة السيدة إيلسا فينيت القائمة بأعمال بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

"التغطية الإعلامية للعدالة الدولية"

في إطار مشروع "تعزيز حرية الإعلام في بلدان الشرق الأدنى" الممول من الاتحاد الأوروبي والذي تنفذه مؤسسة سمير قصير

18 كانون الثاني 2013

للمطابقة عند الإلقاء

أيها الحضور الكريم،
حضرة السيدات والسادة،

أمامنا ثلاثة أيام لكي نتبادل الخبرات في شأن كيفية تقريب العدالة الدولية من المواطنين من خلال تغطية إعلامية شاملة وواضحة ومثيرة للاهتمام. ويعقد هذا المؤتمر تحت ناظري سمير قصير الذي تستمر معركته في سبيل حرية التعبير مصدر إلهام للصحافيين ليكونوا على السواء شجعاناً ومحترفين في جمع المعلومات عن الشؤون السياسية وتحليلها وإعداد التقارير عنها.

إن الاتحاد الأوروبي مناصر قوي للعدالة الدولية بشكل عام والمحاكم الدولية بشكل خاص. وقد علمنا التاريخ أنه لا يمكن التمتع بسلام دائم من دون عدالة ومحاسبة ومصالحة. وكدليل على التزامنا، يدعم الاتحاد الأوروبي نظاماً شاملاً للعدالة الدولية يهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والجرائم الإرهابية. ونحن نؤمن بأن وضع حد للإفلات من العقاب عنصر أساسي لبناء السلام وضمان احترام حقوق الإنسان وحكم القانون.

وفي لبنان، يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدة شاملة للقضاء الذي سيبقى أحد القطاعات الرئيسية في تعاوننا في السنوات المقبلة. وعلى المستوى الدولي، يقدم الاتحاد الأوروبي أيضاً دعماً كبيراً للمحاكم الدولية، من المحكمة الجنائية الدولية إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الخاصة بلبنان، بصفتها مؤسسات رئيسية تعمل وفق أعلى المعايير القضائية. لذلك يجب شرح عملها بشكل مناسب حتى تستمر العدالة الدولية في التمتع بمستويات عالية من الشرعية.

وفي هذا الإطار، يضطلع الصحافيون بدور محوري، إذ يقع على عاتقهم تقديم العدالة الدولية بشكل واضح وقابل للفهم، مع احترام مبادئ العدالة، بما في ذلك العدالة الدولية، أي الاستقلالية والمحاسبة والإنصاف والوصول وقرينة البراءة.

إلا إن خصوصيات قاعات المحاكم لا يعرفها كل صحافي. وقد لا يفهم العاملون القضائيون بالتفاصيل كيفية عمل الصحفيين وغرف الأخبار. علاوة على ذلك، تختلف طرق عمل النظام القضائي ووسائل الإعلام بدرجة كبيرة. ففي حين أن أجزاء كبيرة من النظام الإعلامي تعتمد على معلومات سريعة وسهلة الاستيعاب، لا يميل نظام المحاكم إلى عرض قصص من هذا النوع بسهولة، إذ يركز على الإجراءات والنتيجة النهائية.

تكتسب ضرورة تعزيز التعاون بين القضاء والإعلام أهمية أكبر عند التعامل مع العدالة الدولية. فالمحاكم الدولية تنتظر في أكثر الجرائم الحساسة والشنيعة ضد الإنسانية أو في جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية. وبالنسبة إلى المواطنين المعنيين، تكون المحاكم الدولية غالباً بعيدة عن بلدانهم وتتبع إجراءات قضائية معقدة. لذلك من الأهمية بمكان بناء فهم عام لعملها حتى تبلغ العملية القضائية الكاملة الجميع.

وعند تغطية موضوع العدالة الدولية، يتعين على وسائل الإعلام أيضاً التزام المبادئ الأساسية للصحافة أي لاستقلالية والتأكد والتوازن والعدل، ويجب ألا تعترض العوائق عملها.

في لبنان، يتجدد التزام الاتحاد الأوروبي بهذه الحريات بشكل ثابت، فنحن لا ندين القيود غير المبررة المفروضة على حرية الإعلام وعلى عمل الصحفيين فحسب، بل نتخذ خطوات ونعمل على التوعية، على سبيل المثال من خلال تنظيم جائزة سمير قصير لحرية الصحافة أو تمويل مبادرات ملموسة تهدف إلى تعزيز حرية التعبير.

في الختام، أودّ أن أعبر عن امتناني للمشاركين في هذا المؤتمر على قدومهم من أماكن بعيدة ومن أوساط متنوعة لإغناء تبادل أنا على ثقة بأنه سيكون مثمراً ومنتجاً.

مرة جديدة، أتوجه بخالص الشكر إلى مركز "سكايز" على عمله اليومي ونضاله من أجل إعلام أكثر حرية في جوار الاتحاد الأوروبي، وبناء قدرات الصحفيين لإعلام المواطنين بصورة أفضل. فهذه كلها مساهمات قيمة في بناء حكم أكثر ديمقراطية ومسؤولية وتشاركية في لبنان والمنطقة وخارجها.